العددِ ١ 21A حزيران ٢٠٢٦
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

اتجاهات الصحافة العراقية في تناول قضايا الفساد الإداري وتأثيرها على الرأي العام

م.م.أمير جمال حسن
جامعة واسط – كلية الآداب/ قسم الإعلام

Trends in Iraqi Journalism's Coverage of Administrative Corruption Issues and Their Impact on Public Opinion

Prepared by: M.M. Amir Jamal Hassan
University of Wasit – College of Arts
Gmail: Amir.j@uowasit.edu.iq
Workplace: College of Arts – Department of Media

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات الصحافة العراقية في تناول قضايا الفساد الإداري، والتعرف على الأطر الإعلامية المستخدمة في عرضها، فضلاً عن بيان تأثيرها في تشكيل اتجاهات الرأي العام، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مضمون عينة مكونة من (١٦٠) مادة صحفية، أظهرت النتائج أن التغطية تميل إلى الطابع الإخباري مع ضعف في المعالجة الاستقصائية والتحليلية، كما تبين أن قضايا الفساد تحظى باهتمام واضح، إذ تُنشر غالباً في الصفحات الأولى، مع تركيز أكبر على الفساد المالي مقارنة بالأنواع الأخرى، خاصة السياسي، وأوضحت الدراسة أن الاتجاه النقدي هو الغالب، إذ تركز الصحف على عرض مظاهر الفساد أكثر من تحليل أسبابه أو تقديم الحلول. كما كشفت عن اعتماد كبير على المصادر الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى أن الصحافة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل وعي الجمهور، لكنها تحتاج إلى تطوير مهني أعمق.
الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، الصحافة العراقية، قضايا الفساد، الرأي العام.

Abstract:
This study aims to analyze the trends in Iraqi journalism regarding administrative corruption issues, identify the media frameworks used in presenting them, and demonstrate their impact on shaping public opinion. The study employed a descriptive-analytical approach, analyzing the content of a sample of 160 newspaper articles. The results showed that coverage tends toward a news-oriented style with a weakness in investigative and analytical treatment. It also revealed that corruption issues receive significant attention, often appearing on the front pages, with a greater focus on financial corruption compared to other types, particularly political corruption. The study indicated that a critical approach prevails, with newspapers focusing on presenting manifestations of corruption rather than analyzing its causes or offering solutions. Furthermore, it revealed a heavy reliance on official sources. The study concluded that while journalism plays a crucial role in shaping public awareness, it requires deeper professional development.
Keywords: Trends, Iraqi Journalism, Corruption Issues, Public Opinion

المقدمة:

إن ظاهرة الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما لها من تأثيرات سلبية عميقة على استقرار الدولة وتطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، تبرز وسائل الإعلام، ولا سيما الصحافة، بوصفها أداة فاعلة في كشف مظاهر الفساد وتعزيز الشفافية، من خلال دورها الرقابي في متابعة أداء المؤسسات وتسليط الضوء على الانحرافات والتجاوزات.

وتحتل الصحافة العراقية موقعاً مهماً في هذا الإطار، خاصة في ظل التحولات السياسية والإعلامية التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة، والتي أفرزت بيئة إعلامية أكثر انفتاحاً وتنوعاً، إلا أن هذا الانفتاح ترافق مع تباين واضح في أساليب المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الإداري، سواء من حيث طبيعة التغطية أو الأطر الإعلامية المستخدمة أو مستوى العمق والتحليل.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة اتجاهات الصحافة العراقية في تناول قضايا الفساد الإداري، من خلال تحليل مضمون المواد الصحفية، بهدف الكشف عن طبيعة المعالجة الإعلامية، وتحديد الأطر المستخدمة، وبيان مدى تأثير هذه التغطية في تشكيل وعي الرأي العام واتجاهاته.

المبحث الأول الإطار المنهجي

أولاً: مشكلة البحث

تنطلق هذه الدراسة من الاهتمام بتحليل الدور الذي تؤديه الصحافة العراقية في تناول قضايا الفساد، ولا سيما الفساد الإداري الذي يُعد من أكثر أشكال الفساد انتشاراً وتأثيراً في بنية المجتمع العراقي، ورغم تصاعد التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، إلا أن أساليب المعالجة الصحفية لا تزال متفاوتة من حيث العمق والاتجاه ونوعية الأطر المستخدمة في تقديمها للجمهور، وأن اختلاف السياسات التحريرية بين الصحف أدى إلى تباين واضح في طريقة عرض قضايا الفساد، وانطلاقاً من ذلك تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف تعالج الصحافة العراقية قضايا الفساد الإداري، وما الأطر الإعلامية التي تعتمدها في تقديم هذه القضايا؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ظاهرة الفساد بوصفها من أبرز المشكلات التي تؤثر في استقرار المجتمع العراقي وتطوره، كما تبرز أهميتها في تسليط الضوء على دور الصحافة العراقية كأداة رقابية تسهم في كشف مظاهر الفساد ورفع مستوى الوعي العام تجاهها، وتكمن أهمية البحث أيضاً في أنه يقدم تحليلاً علمياً لطبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الفساد، مما يساعد في فهم كيفية بناء الخطاب الإعلامي حول هذه الظاهرة إضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تطوير الأداء الصحفي وتعزيز المهنية في تناول قضايا الفساد مستقبلاً.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١-تحليل كيفية معالجة الصحافة العراقية لقضايا الفساد الإداري.
٢-التعرف على الأطر الإعلامية المستخدمة في عرض قضايا الفساد.
٣-الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الصحف عينة الدراسة في تناول قضايا الفساد.
٤-توضيح دور الصحافة في التأثير على وعي واتجاهات الجمهور تجاه قضايا الفساد.

رابعاً: أسئلة البحث:

تتمثل أسئلة الدراسة في الآتي:

١-ما طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الفساد في الصحافة العراقية؟
٢-ما الأطر الإعلامية الأكثر استخداماً في تناول قضايا الفساد؟
٣-هل تختلف الصحف العراقية في أساليب معالجتها لقضايا الفساد؟
٤-ما مدى تأثير الصحافة في تشكيل وعي الجمهور تجاه قضايا الفساد؟

خامساً: فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

١-توجد اختلافات ذات دلالة في أساليب معالجة قضايا الفساد بين الصحف العراقية.
٢-تعتمد الصحف على أطر إعلامية متعددة في عرض قضايا الفساد الإداري.
٣-يتركز الاهتمام الصحفي غالباً على عرض مظاهر الفساد أكثر من تحليل أسبابه.
٤-تسهم المعالجة الصحفية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو قضايا الفساد.

سادساً: مجتمع البحث وعينته:

١-مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الصحف العراقية التي تناولت قضايا الفساد خلال مدة الدراسة، والتي تمثل البيئة الإعلامية التي يتم من خلالها رصد وتحليل هذه الظاهرة.

٢-عينة البحث:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من المواد الصحفية (الأخبار والتقارير والمقالات) التي تناولت قضايا الفساد في الصحف محل الدراسة خلال الفترة الزمنية التي اعتمدتها الباحثة، إذ تم اختيارها بأسلوب العينة التحليلية بهدف تحليل الأطر الإخبارية المستخدمة في معالجات تلك القضايا.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١-دراسة فؤاد محمد الطحاط، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تغطية الصحافة الأردنية لقضايا الفساد، والتعرف على مدى إدراجها ضمن أولويات الأجندة الإعلامية. واعتمدت المنهج المسحي وتحليل المضمون على عينة من الصحف الأردنية، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الاهتمام بقضايا الفساد كان منخفضاً نسبياً، مع وجود تفاوت بين الصحف في حجم التغطية، إضافة إلى ضعف وضوح الأجندة الإعلامية الخاصة بهذه القضايا.

٢-دراسة عقيل هايس عبدالغفور (٢٠١٧)، تناولت هذه الدراسة قضايا الفساد الإداري في العراق في ضوء نظرية الأطر الخبرية، بهدف تحليل كيفية معالجة الصحف العراقية لهذه القضايا وتحديد الأطر المستخدمة في عرضها، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي وتحليل المضمون، وتوصلت إلى أن أبرز أشكال الفساد تتمثل في: الرشوة، استغلال النفوذ، الاختلاس، التزوير، غسيل الأموال، والمحسوبية، مع وجود تباين في أساليب المعالجة بين الصحف عينة الدراسة.

٣- دراسة دعاء المتولي السيد (٢٠١٦) تهدف إلى محاولة تقديم توصيف علمي للعوامل التي قد تسهم في إنتاج الأطر الإخبارية في إطار تغطية قضايا الفساد محل التحليل، وعلى رأسها العامل المتعلق باتجاهات الصحفيين السياسية، ومحاولة رصد وتحليل الأطر الخبرية التي توظفها المعالجات الصحفية عند تناولها للأحداث والقضايا المرتبطة بظاهرة الفساد. وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي، ونتج عن الدراسة أن أبرز الأطر التي وظفتها صحف الدراسة في إطار تناول قضايا الفساد تمثلت في الإطار المعلوماتي أو الحقائق، يليه إطار متابعة التطورات. أما على صعيد أساليب التأطير فقد جاء أسلوب الإبراز والتركيز في المقدمة، يليه أسلوب استخدام الكلمات المفتاحية.

ثامناً: منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الإعلامية وتحليلها في سياقها الواقعي، إذ يهدف هذا المنهج إلى وصف طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الفساد في الصحافة العراقية، ثم الانتقال إلى تحليل هذه المعالجات وتفسيرها وفقاً لمضامينها واتجاهاتها.

كما تم توظيف منهج المسح الإعلامي كإطار منهجي فرعي، وذلك لأنه يتيح جمع البيانات من المادة الصحفية بشكل منظم وشامل، ويساعد في رصد التكرارات والأنماط والأطر المستخدمة في تناول قضايا الفساد داخل الصحف عينة الدراسة.

المبحث الثاني الإطار النظري

أولاً: مفهوم الفساد:

لا يوجد تعريف واحد يحظى بإجماع الباحثين لمفهوم الفساد، ويعود ذلك إلى تعقيد هذه الظاهرة وتشعب أبعادها واختلاف الزوايا التي يمكن تناولها من خلالها، ففي اللغة العربية يُفهم الفساد بوصفه حالة من الخلل أو التدهور أو الإضرار بالغير، بينما يدل في اللغة الإنجليزية على تراجع النزاهة وانحطاط القيم والمبادئ الأخلاقية (صقر، ٢٠١١ ، ص١٣٢)، وبصورة عامة، يمكن تعريف الفساد بأنه مجموعة من التصرفات غير المشروعة التي يقوم بها فرد أو جماعة بغرض تحقيق مصالح أو مكاسب خاصة، من خلال وسائل وأساليب تتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها، ومن منظور علم الاجتماع، ينظر إلى الفساد على أنه نمط من العلاقات الاجتماعية التي تتجسد في مخالفة القواعد والمعايير المرتبطة بالصالح العام أما من الناحية القانونية، يعد الفساد خروجًا عن الالتزام بالقواعد والتشريعات القانونية، ويترتب عليه آثار سلبية عميقة، خاصة إذا تسلل إلى المنظومة القضائية، إذ يؤدي إلى إضعاف سيادة القانون وتقويض كفاءة مؤسسات الدولة (حسين، ٢٠١٣، ص ٦)، ولا يقتصر وجود الفساد على قطاع معين، بل ينتشر في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء، لاسيما في البيئات التي تتوفر فيها سلطة اتخاذ القرار أو احتكار الموارد أو القدرة على توزيع الخدمات، إذ يُستغل ذلك أحيانًا لمنح الامتيازات لفئات محددة دون غيرها (رشيد، ٢٠١٠، ص ١٢).

ثانياً: تصنيفات الفساد وفق نطاقه:

١-الفساد في المجال السياسي:

يقصد به الانحرافات التي تمس بنية النظام السياسي وآليات عمل مؤسساته، سواء كانت ذات طابع مالي أو تنظيمي، فضلًا عن تجاوز القواعد التي تضبط أداء هذه المؤسسات، ومن أبرز مظاهره: سيادة الأنظمة غير الديمقراطية، ضعف المشاركة المجتمعية، تراجع الشفافية، انحراف القيادات الحاكمة، هيمنة السلطة على الموارد الاقتصادية، وانتشار الوساطة في إدارة الشأن العام (السكارة،٢٠٠٩،ص٢٨٢)

٢-الفساد في الجانب المالي:

يتمثل في الإخلال بالضوابط المالية والتجاوز على القوانين التي تنظم إدارة الأموال العامة داخل مؤسسات الدولة، إلى جانب مخالفة تعليمات الأجهزة الرقابية وتشمل صوره: تقاضي الرشاوى، الاستيلاء على المال العام، التهرب من الالتزامات الضريبية، منح الامتيازات العقارية بطرق غير قانونية، إضافة إلى التمييز في التعيينات والترقيات بعيدًا عن معايير الكفاءة (عبد الرحمن، ٢٠١١، ص٢٧)

٣-الفساد في الإطار الإداري:

يرتبط هذا النوع بالمخالفات الوظيفية والسلوكيات غير المهنية التي تصدر عن العاملين أثناء أداء مهامهم، نتيجة الإهمال أو سوء استغلال السلطة ومن أبرز تجلياته: عدم الالتزام بالدوام الرسمي، إهدار وقت العمل في أمور شخصية، التراخي في تنفيذ الواجبات، التهرب من تحمل المسؤولية، تسريب المعلومات الوظيفية، وضعف الالتزام بروح الفريق (موسى، ٢٠٠٤، ص٨٣)

٤-الفساد في الجانب الأخلاقي:

يشير إلى الانحرافات السلوكية التي تتعارض مع القيم المهنية والأخلاقية داخل بيئة العمل. ويتضمن ذلك التصرفات غير اللائقة، الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون موافقة رسمية، استغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية، وكذلك تقديم العلاقات الشخصية على حساب معايير النزاهة والاستحقاق (زلطة، ٢٠٠٣، ص٩٢).

ثالثا: العوامل المؤدية إلى انتشار الفساد:

تتعدد الأسباب التي تسهم في تفشي الفساد، ومن أهمها:

١-إصدار تشريعات وقرارات دون دراسة كافية لواقع المجتمع واحتياجاته، مما يؤدي إلى ضعف فعاليتها.

٢-قصور أنظمة الرقابة والإشراف على تنفيذ القوانين، وهو ما يتيح المجال لحدوث المخالفات.

٣-التوسع في فرض السرية داخل المؤسسات دون مبرر حقيقي، الأمر الذي يوفر بيئة مناسبة لإخفاء الممارسات غير القانونية، خاصة داخل الجهات الحكومية. (شفيق، ٢٠١٨، ص٤١)

رابعاً: دور الصحافة الرقابي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:

تمثل الصحافة أحد أبرز أدوات الرقابة المجتمعية، إذ يؤدي دورًا أساسيًا في نقل المعلومات إلى الجمهور وتوعيته بالقضايا العامة، مما يجعله عنصرًا فاعلًا في حماية الصالح العام داخل المجتمع، ولا يقتصر عمل الصحافة على نقل الأحداث، بل يتجاوز ذلك إلى أداء وظيفة اجتماعية مهمة تتمثل في مراقبة الأداء العام وكشف التجاوزات والانحرافات، ولهذا يُنظر إلى الصحفيين باعتبارهم جزءًا من منظومة الرقابة غير الرسمية، وبأنهم شركاء في حماية المصلحة العامة، ويؤكد سيبرت وآخرون أن العاملين في المجال الإعلامي يتحملون مسؤولية اجتماعية تتمثل في مساءلة أصحاب النفوذ ومحاسبتهم نيابة عن المجتمع، مما يجعلهم يمارسون دورًا رقابيًا فعالًا (بيردي، ٢٠١٧، ص٨٦)

كما تُعد التحقيقات الصحفية الاستقصائية والتقارير الإعلامية بمختلف أشكالها من أهم الوسائل التي تسهم في كشف قضايا الفساد وتعزيز الوعي بها فهي لا تكتفي بطرح المعلومات، بل قد تكون نقطة انطلاق لفتح تحقيقات رسمية من قبل الجهات المختصة، سواء كانت أجهزة إنفاذ القانون، أو مؤسسات الرقابة الداخلية في الشركات، أو الهيئات المعنية بتتبع العمليات المالية المشبوهة ومكافحة غسل الأموال. وغالبًا ما تعتمد هذه الجهات على ما يُنشر في وسائل الإعلام بوصفه مؤشرات أولية تستدعي التحرك والتحقيق، (آل رشود، ٢٠٠٦، ص٦٤)

وفي السياق المعاصر، تعد وسائل الإعلام الحرة قوة رقابية خارجية تسهم في محاربة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية، إذ تعمل ضمن إطار القيم الديمقراطية والمعايير القانونية. وعلى الرغم من أنها لا تمتلك صلاحيات تنفيذية أو عقابية مباشرة مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أنها تمارس تأثيرها عبر الرقابة غير المباشرة، من خلال كشف المعلومات وإثارة الرأي العام، مما يساهم في الحد من الفساد وتعزيز المساءلة (قلاتي، ٢٠١٧، ص٢٧٨).

خامساً: دور الصحافة في مكافحة الفساد

إن الصحافة الاستقصائية من أبرز الاتجاهات الحديثة في العمل الصحفي، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ برزت كأداة فعالة لكشف الفساد ومساءلة السلطة وترجع جذور هذا النوع من الصحافة إلى بدايات القرن العشرين، عندما ظهر ما عُرف بالصحفيين "كاشفي الفساد"، وهم مجموعة من الإعلاميين الذين قادوا حملات صحفية واسعة ضد مظاهر الفساد، خاصة في عام ١٩٠٢، وقد جاءت هذه التحركات في سياق مرحلة اتسمت بتوسع صناعي سريع أعقب الحرب الأهلية، مما أدى إلى انتشار العديد من الممارسات غير العادلة، وظهور احتكارات اقتصادية أثارت قلق الرأي العام، إذ اعتُبرت دليلاً على وجود تحالفات غير سليمة بين عالم المال والسياسة، وقد اعتمد هؤلاء الصحفيون في عملهم على نشر تحقيقات معمقة تستند إلى وثائق رسمية ومصادر موثوقة، وغالباً ما كانت تخضع لمراجعة خبراء، مما منحها مصداقية عالية، وبلغت هذه الحركة ذروتها في السنوات الأولى من القرن العشرين، قبل أن تتراجع تدريجياً، ثم تعاود الظهور بقوة في فترات لاحقة (عبد الباقي، ٢٠١٤، ص٨٤).

وفي هذا السياق، يعرّف رئيس المركز الدولي للصحفيين ديفيد نايل الصحافة الاستقصائية بأنها منهج مهني منظم يقوم على البحث الدقيق والتقصي المتعمق، بهدف الوصول إلى الحقيقة الكاملة، والتحقق من المعلومات، والكشف عما قد يتم إخفاؤه. وتنطلق هذه الممارسة من مبادئ الشفافية، وتسعى إلى مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، ومحاسبة المسؤولين، بما يخدم الصالح العام، مستندة في ذلك إلى قوانين حرية الحصول على المعلومات وحق الاطلاع.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات، فإن جوهر الصحافة الاستقصائية يتمثل في الغوص في عمق القضايا للكشف عن أنماط متكررة من الفساد أو الانتهاكات القانونية أو سوء استخدام السلطة. ويتطلب هذا النوع من العمل الصحفي توفر مجموعة من الشروط، من أبرزها التفرغ، والصبر، والقدرة على جمع المعلومات من مصادر متعددة، إلا أن هذه المتطلبات قد لا تتوفر بالشكل الكافي في العديد من البيئات الصحفية العربية، إذ يميل بعض الصحفيين إلى إنجاز أكبر قدر ممكن من المواد في وقت قصير وبإمكانات محدودة، وهو ما يتعارض مع طبيعة العمل الاستقصائي الذي يحتاج إلى موارد بشرية وتقنية ومادية كبيرة (حمام، ٢٠١٩، ص١٠٥)

أما في مصر، فتتسم الخريطة الصحفية بالتنوع من حيث الملكية والتوجهات، إذ تضم الصحف القومية، والحزبية، والخاصة، إضافة إلى صحف تصدر بتراخيص خارجية، وقد لعبت الصحافة المصرية دوراً ملحوظاً في تسليط الضوء على قضايا الفساد، خاصة في الفترات التي سبقت التحولات السياسية، إذ أصبحت هذه القضايا محوراً أساسياً في العديد من الصحف، لا سيما الحزبية والخاصة، بل إن تناول موضوع الفساد أصبح في بعض الأحيان وسيلة لجذب القراء وزيادة التوزيع، وهو ما يعكس من جهة تنامي الوعي بهذه الظاهرة، ومن جهة أخرى انتشارها الواسع في الواقع (حسانين، ٢٠١٤، ص١٥٨)

وقد كشفت الصحف المصرية عبر السنوات عن العديد من قضايا الفساد البارزة، مثل التلاعب في القطاع المصرفي، وعمليات النصب على البنوك، وقضايا إهدار المال العام في المؤسسات الحكومية، فضلاً عن مخالفات في قطاع الإسكان، وفضائح مالية في بعض الهيئات، إلى جانب قضايا تتعلق بالأدوية غير الصالحة للاستخدام، والفساد الإعلامي، واستغلال النفوذ في شركات القطاع العام. وتعكس هذه القضايا حجم التحديات المرتبطة بإدارة الموارد العامة، وتأثير الفساد في إضعاف مؤسسات الدولة (حبيب ٢٠١٣، ص١٧).

المبحث الثالث الإطار التطبيقي

الإطار التطبيقي أحد المباحث الأساسية في الدراسات الإعلامية، إذ يهدف إلى تحويل الجانب النظري إلى نتائج عملية قابلة للقياس والتحليل، وذلك من خلال دراسة عينة البحث وفق منهج علمي واضح، يتناول هذا المبحث تحليل مضمون المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية، اعتماداً على عينة مكونة من (١٦٠) مادة صحفية.

وقد تم اختيار هذه العينة وفق أسلوب علمي يضمن تمثيلها للظاهرة المدروسة، بما يتيح الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد ويعتمد هذا المبحث على مجموعة من الفئات التحليلية التي تشمل

الفنون الصحفية المستخدمة، ومواقع النشر، ومستوى الاهتمام، وأنواع قضايا الفساد، واتجاه التغطية، ومصادر المعلومات.

ويهدف هذا التحليل إلى الكشف عن طبيعة الخطاب الصحفي السائد في تناول قضايا الفساد الإداري، ومدى اهتمام الصحافة العراقية بها، إضافة إلى تحديد الأساليب الفنية المستخدمة في عرض هذه القضايا، ويسعى إلى بيان أوجه القوة والضعف في المعالجة الصحفية، ومدى اقترابها من المعايير المهنية للصحافة الاستقصائية.

جدول رقم (١): يبين الفنون الصحفية المستخدمة في معالجة الفساد الإداري في الصحافة العراقية:

الفن الصحفي	التكرار	النسبة المئوية
الخبر	٨٠	٥٠٪
التحقيق	٣٢	٢٠٪
التقرير	٢٨	١٧,٥٪
المقال	٢٠	١٢,٥٪
المجموع	١٦٠	

يتبين من الجدول أن فن الخبر جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠٪) وبعدد (٨٠) تكراراً، مما يدل على أن الصحافة العراقية تعتمد بشكل كبير على الأسلوب الإخباري السريع في معالجة قضايا الفساد الإداري، ويعكس هذا الاتجاه اهتماماً بنقل الحدث دون التعمق في التحليل أو التفسير، وجاء فن التحقيق الصحفي في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠٪)، وهو ما يشير إلى وجود اهتمام محدود بالمعالجة الاستقصائية لقضايا الفساد، أما التقرير الصحفي فقد حصل على (١٧,٥٪)، مما يدل على استخدامه بشكل متوسط لتقديم معلومات موسعة، في حين جاء المقال في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٢,٥٪)، مما يعكس ضعف الجانب التحليلي والرأي، وتشير هذه النتائج إلى أن المعالجة الصحفية تميل إلى الطابع الإخباري أكثر من التحليل العميق.

جدول رقم (٢) يبين مواقع نشر قضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية:

الموقع	التكرار	النسبة المئوية
الصفحة الأولى	٩٠	٥٦,٢٥٪
الصفحات الداخلية	٥٠	٣١,٢٥٪
الصفحة الأخيرة	٢٠	١٢,٥٪
المجموع	١٦٠	

يُظهر الجدول أن الصفحة الأولى استحوذت على النسبة الأكبر من النشر بواقع (٥٦,٢٥٪) وبعدد (٩٠) تكراراً، وهو ما يعكس بوضوح أن قضايا الفساد الإداري تُعد من الموضوعات ذات الأولوية القصوى في الأجندة التحريرية للصحف العراقية، ويشير هذا إلى حرص المؤسسات الصحفية على إبراز هذه القضايا في واجهة الصحيفة لما لها من تأثير مباشر على جذب انتباه القارئ، كما أن نشر أكثر من نصف المواد في الصفحة الأولى يدل على أن هذه القضايا تُعامل كأخبار رئيسية ذات أهمية عامة وليست ثانوية، أما الصفحات الداخلية فقد جاءت بنسبة (٣١,٢٥٪) وبعدد (٥٠) تكراراً، مما يشير إلى استمرار الاهتمام بالقضية ولكن بدرجة أقل من حيث الإبراز والاهتمام التحريري، ويعكس هذا النوع من النشر معالجة تكميلية أو تفصيلية بعد تقديم الخبر في الصفحة الأولى، في حين جاءت الصفحة الأخيرة بنسبة منخفضة (١٢,٥٪) وبعدد (٢٠) تكراراً، وهو ما يدل على ضعف استخدام هذا الموقع في عرض قضايا الفساد، باعتبار أن الصفحة الأخيرة غالباً ما تُخصص للمواد الخفيفة أو الإعلانية أو الختامية، وتشير هذه النتائج إلى أن توزيع المواد يعكس تفاوتاً واضحاً في الأهمية التحريرية الممنوحة للقضية، كما تؤكد أن الصحافة العراقية تميل إلى إبراز قضايا الفساد بشكل مباشر في مقدمة الصحيفة بدلاً من إخفائها في الصفحات الداخلية.

جدول رقم (٣) يبين مستوى الاهتمام بقضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية:

مستوى الاهتمام	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	٩٥	٪٥٩,٤
أحياناً	٥٠	٪٣١,٣
نادراً	١٥	٪٩,٣
المجموع	١٦٠	

يبين الجدول أن فئة دائماً حصلت على المرتبة الأولى بنسبة (٥٩,٤٪) وبعدد (٩٥) تكراراً، مما يدل على أن قضايا الفساد الإداري تُعد من القضايا المستمرة الحضور في التغطية الصحفية العراقية. ويعكس ذلك وجود اهتمام إعلامي دائم بهذه الظاهرة باعتبارها قضية مجتمعية وسياسية واقتصادية مهمة ،وهذا الارتفاع في النسبة إلى أن الصحف لا تتعامل مع الفساد كحدث عابر، بل كقضية متكررة تستوجب المتابعة المستمرة، أما فئة أحياناً فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٣١,٣٪) وبعدد (٥٠) تكراراً، مما يدل على وجود تفاوت في مستوى الاهتمام بحسب الظروف والأحداث المرتبطة بالقضية، ويشير ذلك إلى أن بعض الفترات تشهد تكثيفاً في التغطية، بينما تنخفض في فترات أخرى تبعاً للأجندة الإعلامية والسياسية، في حين حصلت فئة نادراً على نسبة ضعيفة (٩,٣٪) وبعدد (١٥) تكراراً، وهو ما يدل على أن غياب التغطية شبه محدود، ولا يشكل نمطاً عاماً في الصحف العراقية، وتظهر هذه النتائج أن قضايا الفساد تحظى بمتابعة إعلامية شبه دائمة، ولكن بدرجات متفاوتة من حيث الكثافة والعمق، وهناك وجود اهتمام مهني بالقضية، إلا أن هذا الاهتمام قد لا يكون دائماً بنفس المستوى من التحليل والتفصيل.

جدول رقم (٤) يبين أنواع قضايا الفساد في الصحافة العراقية:

النوع	التكرار	النسبة المئوية
إداري	٥٠	٪٣١,٢٥
مالي	٧٠	٪٤٣,٧٥
سياسي	١٥	٪٩,٤
اقتصادي	٢٥	٪١٥,٦
المجموع	١٦٠	

يتبين من الجدول أن الفساد المالي جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٤٣,٧٥٪)، مما يدل على تركيز الصحافة على القضايا المرتبطة بالمال العام والاختلاسات، وجاء الفساد الإداري في المرتبة الثانية بنسبة (٣١,٢٥٪)، وهو ما يعكس حضوره المهم في التغطية الإعلامية، أما الفساد الاقتصادي فقد حصل على (١٥,٦٪)، مما يشير إلى تناول محدود نسبياً له، في حين جاء الفساد السياسي في المرتبة الأخيرة بنسبة (٩,٤٪)، وهو ما يعكس حساسية هذا النوع وصعوبة معالجته إعلامياً، وتشير النتائج إلى أن الصحف تركز على القضايا الأكثر وضوحاً وإثارة للرأي العام، كما يظهر تراجع في تناول القضايا السياسية الأكثر تعقيداً، ويعكس ذلك تبايناً في الاهتمام حسب طبيعة كل نوع من الفساد.

جدول رقم (٥) يبين اتجاه التغطية الصحفية لقضايا الفساد الإداري:

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
سلبي	٨٠	٪٥٠
محايد	٦٠	٪٣٧,٥
إيجابي	٢٠	٪١٢,٥
	١٦٠	

يوضح الجدول أن الاتجاه السلبي (النقدي) جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠٪)، مما يدل على أن الصحافة تمارس دوراً رقابياً في كشف الفساد، وجاء الاتجاه المحايد بنسبة (٣٧,٥٪)، وهو ما يشير إلى وجود تغطيات تعتمد على عرض المعلومات دون تبني موقف واضح، أما الاتجاه الإيجابي فقد جاء في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٢,٥٪)، مما يدل على ضعف إبراز الجوانب الإصلاحية أو الإيجابية، وتشير النتائج إلى أن التغطية تميل نحو النقد أكثر من الدعم

أو الحياد الكامل، وتعكس دور الصحافة في مساءلة الجهات المختلفة، لكن في الوقت نفسه يظهر غياب نسبي للمعالجات التفسيرية المتوازنة، ويبدو أن التركيز ينصب على كشف السلبيات أكثر من الحلول.

جدول رقم (٦) يبين مصادر المعلومات في تغطية الفساد الإداري:

المصدر	التكرار	النسبة المئوية
مصادر رسمية	٧٥	٤٦,٩٪
مراسل	٤٥	٢٨,١٪
وكالات أنباء	٢٥	١٥,٦٪
مصادر أخرى	١٥	٩,٤٪
المجموع	١٦٠	

يتبين من الجدول أن المصادر الرسمية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٦,٩٪)، مما يدل على اعتماد كبير عليها في تغطية قضايا الفساد، ويعكس ذلك توجه الصحف نحو المصادر الموثوقة والمؤسسات الحكومية، أما المراسلون فقد جاءوا بنسبة (٢٨,١٪)، وهو ما يشير إلى دور ميداني متوسط في جمع المعلومات، في حين حصلت وكالات الأنباء على (١٥,٦٪)، مما يدل على استخدامها كمصدر مساعد، وجاءت المصادر الأخرى بنسبة (٩,٤٪) وهي الأقل استخداماً، وتشير النتائج إلى وجود اعتماد واضح على المصادر الرسمية أكثر من غيرها، كما تعكس محدودية الاعتماد على المصادر غير التقليدية أو الاستقصائية، ويبدو أن ذلك قد يؤثر على عمق التغطية الصحفية واستقلاليتها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١-أظهرت النتائج أن الصحافة العراقية تميل بشكل واضح إلى الاعتماد على القالب الإخباري السريع في تغطية قضايا الفساد الإداري، مع ضعف ملحوظ في استخدام الفنون التحليلية والاستقصائية التي تتطلب تعمقاً أكبر.

٢-تبين أن قضايا الفساد تحظى بمكانة بارزة في الأجندة الصحفية، حيث تُنشر غالبية الموضوعات في الصفحات الأولى، مما يعكس أهميتها وتأثيرها في جذب اهتمام الجمهور.

٣-كشفت الدراسة عن تركيز الصحف على قضايا الفساد المالي بدرجة أكبر مقارنة ببقية الأنواع، مقابل تراجع واضح في تناول الفساد السياسي بسبب حساسيته وتعقيداته.

٤-أظهرت النتائج أن التغطية الصحفية تتسم بطابع نقدي سلبي في أغلب الأحيان، إذ تركز على كشف مظاهر الفساد أكثر من تقديم حلول أو معالجات تفسيرية متكاملة.

٥-بينت الدراسة اعتماد الصحف بدرجة كبيرة على المصادر الرسمية في الحصول على المعلومات، وهو ما قد يحد من تنوع الطرح ويؤثر في استقلالية وعمق التغطية الإعلامية.

ثانياً: التوصيات

١-ضرورة تعزيز الاهتمام بالصحافة الاستقصائية وتطوير مهارات الصحفيين في مجال التحقيقات المعمقة، بما يسهم في كشف أعمق لجذور الفساد وليس فقط مظاهره.

٢-تشجيع المؤسسات الصحفية على تنويع الفنون الصحفية المستخدمة، والاهتمام بالمقالات والتحليلات التي تقدم رؤى تفسيرية وحلولاً عملية.

٣-تقليل الاعتماد المفرط على المصادر الرسمية، والتوسع في استخدام مصادر متعددة ومستقلة لتعزيز المصداقية والتوازن في التغطية.

٤-العمل على تحقيق توازن في التغطية الإعلامية من خلال الجمع بين النقد وطرح الحلول، بما يسهم في بناء وعي مجتمعي إيجابي تجاه مكافحة الفساد.

٥-دعم حرية الصحافة وتوفير بيئة إعلامية آمنة تمكّن الصحفيين من تناول قضايا الفساد، خاصة السياسية منها، دون قيود أو ضغوط تؤثر على مهنيتهم.

المصادر والمراجع:

-عبد الباقي، عيسى ، ٢٠١٤، الصحافة الاستقصائية وصناعة القرار السياسي: دراسة في المدخل الرقابي لوسائل الإعلام، ط ١، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.
-بيردي، وهيذر، ٢٠١٧، التغطية الإخبارية الدولية بين الخطوط الأمامية والمواعيد النهائية، ترجمة: نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي سي أي سي، مصر.
-آل رشود، سعود بن عبد العزيز، ٢٠٠٦، الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال : الصحافة السعودية نموذجا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
-قلاتي، عبد الكريم،٢٠١٧ ، إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر، المجلة العلمية الجامعة الجزائر.
-عبد الرزاق، واثق عباس، ٢٠١٩، الصحافة العراقية وقيم المجتمع المدني دراسة تحليلية لصفحة الرأي في جريدة الصباح للفترة من ٢٠١٩/١/١ إلى٢٠١٩/٠٦/٣١
DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol4.Iss38.1306
-خير الله ، هشام رشدي ، ٢٠١٨، مصداقية التناول الإعلامي لقضايا الفساد الإداري عبر مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقته بتشكيل اتجاه الجمهور المصري نحو أداء الحكومة ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام – كلية الإعلام – جامعة القاهرة ، عدد أبريل / يونيه.
-رشيد، بتول عبد العزيز، ٢٠١٠، دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، جامعة بغداد.
-حمام ، روان عماد، ٢٠١٩، دور الصحافة الاستقصائية في كشف قضايا الفساد من وجهه نظر الصحفيين الأردنيين ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.
-زلطة، عبد الله زلطة، ٢٠٠٢، معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية لعينة من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر.
-صقر، غادة موسى، ٢٠١١، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ دراسة تحليلية مقارنة مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة كلية التربية.
-موسى، عيسى عبد الباقي، ٢٠٠٤، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، قسم الإعلام، جامعة جنوب الوادي.
-حسانين، أسامة محمد عبد الرحمن، ٢٠١٤، دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي بالمعلومات حول قضايا الفساد المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للأمومة والطفولة ، جامعة عين شمس.
-حسين، عمر اسماعيل، ٢٠١٣، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد المالي والإداري المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، العراق.
-عبد الرحمن، محمود جمال ٢٠١١، دور الإعلام الإقليمي في معالجة قضايا الفساد دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الإعلام كلية الآداب جامعة الزقازيق.